www.daralthaqafa.com

مزيـدة و منقحة

الوجيز فـي شـرح قانون أصـول المحاكمـات المدنيـة

رقـم 24 لسنـة 1988 وفقاً لآخر التعديلات بموجـب القانـون رقـم 6 لسنـة 2024 م

مدعم بالتطبيقات القضائية

الدكتور
عـلاء وصفـي المستريحـي
أستـاذ القانـون المدنـي المشـارك
كليـة القانـون - جامعـة اليرمـوك

محكّـم علميـاً



دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

الوجيز في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية

رقم 24 لسنة 1988 وفقاً لآخر التعديلات
بموجب القانون رقم 6 لسنة 2024 م
مدعم بالتطبيقات القضائية

www.daralthaqafa.com

347, 565
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/7/4126)
المؤلـف: عـلاء وصفـي المستريحـي
الكتـاب: الوجيز في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية
الواصفات: أصـول المحاكمـات - المحاكـم المدنيـة - الأردن
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-289-8

الطبعة الثانية 2027 م - 1448هـ
مزيـدة و منقحـة

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©
رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.
وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:
دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)
Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com
الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

الوجيز في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية

رقم 24 لسنة 1988 وفقاً لآخر التعديلات بموجب القانون رقم 6 لسنة 2024 م

مدعم بالتطبيقات القضائية

الدكتور
علاء وصفي المستريحي
أستاذ القانون المدني المشارك
كلية القانون - جامعة اليرموك

كتاب علمي مُحكم بموجب
قرار التحكيم الصادر عن جامعة اليرموك
رقم رأ/ 117/ 10/ 4347, تاريخ 19-11-2024م

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
2027 م - 1448هـ

www.daralthaqafa.com

المقدمة

عندما باشرتُ في تدريس مساق قانون أصول المحاكمات المدنية وتحديداً في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2019-2020م، فقد كان من بين أهـم الملاحظـات التـي لاحظتها شُح المؤلفات الأردنية في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية؛ مما كان من شأنه أن يجعل الطلاب في موقف صعب خاصة أن من بـين أهـم مـا يُميـز هـذا المسـاق زخـم المعلومات الموجودة فيه، ومن هنا فقد بدأت منذ ذلك الحين بوضع دراسـة شـاملة أشـرح فيها قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني، وقد بذلت قصارى جهدي بأن اتبع في إعداد هذه الدراسة أسلوباً مبسطاً، وأن أضع جداول توضيحية تبسط فهم واستيعاب المعلومـات، وأن أُدعم الشرح بأحدث الأحكام القضائية، ولعل مما زاد من عزيمتي وإصراري على وضـع هذه الدراسة ما يتمتع به قانون أصول المحاكمات المدنية من أهمية عملية لرجـال القضـاء والقانون.

وبحمد الله فقد أثمر جهدي بإنهاء هذا الكتاب؛ آمـلاً أن يأخـذ طريقـه إلـى أيـدي القانونيين عامة، وطلبة القانون في الجامعات الأردنية خاصة، وأن يجعلـه الله فـي ميـزان حسناتي يوم القيامة.

الدكتور

علاء وصفي المستريحي

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة..... 9

الفصل التمهيدي: ماهية قانون أصول المحاكمات المدنية ومصادره ونشأته وتطوره. 11
المبحث الأول: التعريف بقانون أصول المحاكمات المدنية وطبيعته 12
المطلب الأول: التعريف بقانون أصول المحاكمات المدنية 12
الفرع الأول: المقصود بقانون أصول المحاكمات المدنية وموضوعاته..... 12
الفرع الثاني: أهمية قانون أصول المحاكمات المدنية..... 13
المطلب الثاني: طبيعة قانون أصول المحاكمات المدنية..... 15
الفرع الأول: تكييف قانون أصول المحاكمات المدنية كونه قانوناً عاماً أم قانوناً خاصاً 15
الفرع الثاني: مدى تعلق قواعد قانون أصول المحاكمات المدنية بالنظام العام 17
المبحث الثاني: مصادر قانون أصول المحاكمات المدنية ونشأته وتطوره 19
المطلب الأول: مصادر قانون أصول المحاكمات المدنية 19
المطلب الثاني: نشأة قانون أصول المحاكمات المدنية وتطوره..... 19

الباب الأول

التعريف بالتنظيم القضائي في الأردن

الفصل الأول: المبادئ الأساسية للنظام القضائي الأردني..... 26
المبحث الأول: الدولة مصدر القضاء..... 27
المبحث الثاني: استقلال القضاء 28
المبحث الثالث: المساواة أمام القضاء..... 30
المبحث الرابع: مجانية التقاضي..... 32
المبحث الخامس: علانية جلسات المحاكمة..... 34
المبحث السادس: التقاضي على درجتين 37
المبحث السابع: القاضي الفرد وتعدد القضاة 39
الفصل الثاني: العنصر البشري المسير للمرفق القضائي..... 42
المبحث الأول: التعريف بالقضاة..... 43
المطلب الأول: مفهوم القضاة، وشروط تعيينهم..... 43

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: أقسام القضاة 47
الفرع الأول: القاضي المتدرج 47
الفرع الثاني: قضاة الحكم 48
الفرع الثالث: قضاة النيابة العامة 48
المبحث الثاني: حالات عدم صلاحية القضاة، وردهم، وتنحيتهم 52
المطلب الأول: حالات عدم صلاحية القاضي 52
الفرع الأول: ماهية حالات عدم صلاحية القاضي 53
الفرع الثاني: مدى تعلق حالات عدم الصلاحية بالنظام العام 63
الفرع الثالث: الجزاء المترتب على مخالفة حالات عدم صلاحية القاضي 64
الفرع الرابع: طلب تنحية القاضي لعدم الصلاحية 66
المطلب الثاني: حالات رد القضاة 66
الفرع الأول: ماهية حالات رد القاضي 67
الفرع الثاني: مدى تعلق حالات رد القاضي بالنظام العام 70
الفرع الثالث: طلب رد القاضي 73
المطلب الثالث: التنحي الجوازي للقضاة 76
المبحث الثالث: أعوان القضاة 78
المطلب الأول: أعوان القضاة من الموظفين 78
الفرع الأول: كُتاب المحاكم 78
الفرع الثاني: المحضرون 78
المطلب الثاني: أعوان القضاة من غير الموظفين 79
الفرع الأول: المحامون 79
الفرع الثاني: الخبراء 80
الفصل الثالث: التعريف بجهة القضاء النظامي 82
المبحث الأول: تمييز جهة القضاء النظامي عن غيرها من الجهات القضائية 83
المطلب الأول: التعريف بجهة القضاء النظامي أو العادي 84
المطلب الثاني: التعريف بجهة القضاء الإداري 85
الفرع الأول: محكمة الدرجة الأولى "المحكمة الإدارية" 85
الفرع الثاني: محكمة الدرجة الثانية "المحكمة الإدارية العليا" 86
المطلب الثالث: التعريف بجهة القضاء الديني 87
الفرع الأول: القضاء الشرعي 87
الفرع الثاني: مجالس الطوائف 88

www.daralthaqafa.com

المطلب الرابع: التعريف بجهة القضاء الخاص..... 89
المبحث الثاني: تشكيل المحاكم في القضاء النظامي..... 90
المطلب الأول: تشكيل محاكم الدرجة الأولى والتعريف باختصاصاتها..... 90
الفرع الأول: محاكم الطبقة الأولى "محكمة الصلح"..... 90
الفرع الثاني: محاكم الطبقة الثانية "محكمة البداية بصفتها البدائية"..... 92
المطلب الثاني: تشكيل محاكم الدرجة الثانية والتعريف باختصاصاتها..... 96
الفرع الأول: محكمة البداية بصفتها الاستئنافية..... 97
الفرع الثاني: محكمة الاستئناف..... 100
المطلب الثالث: تشكيل محكمة التمييز والتعريف باختصاصاتها..... 103
الفرع الأول: إنشاء محكمة التمييز..... 104
الفرع الثاني: انعقاد محكمة التمييز..... 104
الفرع الثالث: اختصاصات محكمة التمييز..... 105
الفرع الرابع: القانون الواجب التطبيق على إجراءاتها..... 108

الباب الثاني

الاختصاص القضائي للقضاء النظامي

الفصل الأول: الاختصاص الولائي (الوظيفي) للقضاء النظامي..... 114
المبحث الأول: نطاق ولاية القضاء النظامي..... 115
المطلب الأول: المسائل التي تخرج عن ولاية القضاء النظامي لخروجها عن ولاية القضاء الوطني..... 115
المطلب الثاني: المسائل التي تخرج عن ولاية القضاء النظامي لدخولها في ولاية جهة قضائية أخرى..... 117
المطلب الثالث: المسائل التي تدخل ضمن ولاية القضاء النظامي..... 119
المبحث الثاني: تنازع الاختصاص..... 121
المطلب الأول: تنازع الاختصاص بين المحاكم..... 121
الفرع الأول: تقسيمات التنازع بين المحاكم وشروطه..... 121
الفرع الثاني: القواعد الناظمة لتعيين المرجع القضائي المختص..... 122
المطلب الثاني: التنازع بين الأحكام القضائية المتناقضة..... 129
الفصل الثاني: الاختصاص الدولي للقضاء النظامي..... 131
المبحث الأول: الاختصاص القضائي الدولي لصلة الدعوى بالمملكة..... 133

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: الاختصاص القضائي الدولي لاتصال المدعى عليه بإقليم المملكة.. 133
المطلب الثاني: الاختصاص القضائي الدولي لاتصال موضوع الدعوى بإقليم المملكة 137
المبحث الثاني: الاختصاص القضائي الدولي الطارئ 141
المطلب الأول: الاختصاص القضائي الدولي القائم على معيار الخضوع الإرادي..... 141
المطلب الثاني: الاختصاص القضائي الدولي في المسائل الأولية والطلبات المرتبطة بالدعوى 143
المبحث الثالث: الاختصاص القضائي الدولي للقضاء النظامي القائم على الجدارة..... 145
المطلب الأول: الاختصاص القضائي الدولي في الإجراءات التحفظية..... 145
المطلب الثاني: الاختصاص القضائي الدولي في الدعاوى المتعلقة بإفلاس أُشهر عن المحاكم الأردنية..... 146
المبحث الرابع: مدى تعلق قواعد الاختصاص القضائي الدولي بالنظام العام..... 148
المطلب الأول: تعلق قواعد الاختصاص القضائي الدولي بالنظام العام في حالة ثبوت الاختصاص للقضاء الأردني..... 148
المطلب الثاني: عدم تعلق قواعد الاختصاص القضائي الدولي بالنظام العام في حالة عدم ثبوت الاختصاص للقضاء الأردني..... 149
الفصل الثالث: الاختصاص النوعي للقضاء النظامي 150
المبحث الأول: الاختصاص النوعي لمحاكم الدرجة الأولى..... 151
المطلب الأول: الاختصاص النوعي لمحاكم الصلح..... 151
المطلب الثاني: الاختصاص النوعي لمحاكم البداية بصفتها البدائية..... 156
المبحث الثاني: الاختصاص النوعي لمحاكم الدرجة الثانية..... 159
المطلب الأول: الاختصاص النوعي لمحكمة البداية بصفتها الاستئنافية 159
المطلب الثاني: الاختصاص النوعي لمحكمة الاستئناف..... 160
المبحث الثالث: الاختصاص النوعي لمحكمة التمييز 161
المطلب الأول: الاختصاص النوعي للهيئة العادية لمحكمة التمييز..... 161
المطلب الثاني: الاختصاص النوعي للهيئة العامة لمحكمة التمييز..... 161
الفصل الرابع: الاختصاص القيمي للقضاء النظامي..... 164
المبحث الأول: القواعد العامة في تقدير قيمة الدعوى..... 166
المبحث الثاني: القواعد الخاصة في تقدير قيمة الدعوى..... 175
الفصل الخامس: الاختصاص المكاني للقضاء النظامي..... 181
المبحث الأول: القاعدة العامة في تحديد الاختصاص المكاني لمحاكم الدرجة الأولى. 183

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: المحكمة المختصة مكانياً في دعاوى الحقوق الشخصية والمنقولات....183
المطلب الثاني: إشكاليات تحديد المحكمة المختصة في الحقوق الشخصية والمنقولات 185
المبحث الثاني: القواعد الخاصة بتحديد الاختصاص المكاني لمحاكم الدرجة الأولى. 190
المطلب الأول: المحكمة المختصة مكانياً بالنظر في الدعاوى العقارية 190
الفرع الأول: المحكمة المختصة مكانياً بنظر الدعاوى العينية العقارية ودعـاوى الحيازة 191
الفرع الثاني: المحكمة المختصة مكانياً بنظر الدعاوى الشخصية العقارية 194
الفرع الثالث: المحكمة المختصة مكانياً بنظر الدعاوى العقارية المختلطة..... 194
المطلب الثاني: المحكمة المختصة مكانيـاً فـي الـدعاوى المتعلقـة بالأشـخاص المعنوية الخاصة وبالتركات 195
الفرع الأول: المحكمة المختصة مكانياً بنظر الـدعاوى المتعلقـة بالأشـخاص المعنوية الخاصة..... 195
الفرع الثاني: المحكمة المختصة مكانياً بنظر الدعاوى المتعلقة بالتركات..... 197
المطلب الثالث: المحكمة المختصة مكانياً بالنظر في دعاوى العقود 198
الفرع الأول: القاعدة العامة في تنظيم الاختصاص المكاني بنظر دعاوى العقود 198
الفرع الثاني: القواعد الخاصة بالاختصاص المكاني بأنواع معينة من العقود..... 199
المطلب الرابع: المحكمة المختصة مكانياً بنظر دعاوى الإفلاس أو الإعسار 202
المطلب الخامس: المحكمة المختصة مكانياً بنظر الدعاوى التجارية..... 203
المطلب السادس: المحكمة المختصة مكانياً بنظر دعاوى المصروفات القضائية... 205
الفصل السادس: مدى تعلق قواعد الاختصاص بالنظام العام والآثار المترتبة على ذلك208
المبحث الأول: التفرقة بين قواعد الاختصاص القضائي المتعلقة بالنظام العام وغيـر المتعلقة بالنظام العام 209
المطلب الأول: قواعد الاختصاص القضائي المتعلقة بالنظام العام 209
الفرع الأول: تعلق قواعد الاختصاص القضائي الدولي بالنظام العام 209
الفرع الثاني: تعلق قواعد الاختصاص الولائي والنوعي والقيمي بالنظام العام.... 209
الفرع الثالث: تعلق قواعد الاختصاص المكاني بالنظام العام..... 210
المطلب الثاني: قواعد الاختصاص القضائي غير المتعلقة بالنظام العام..... 211
الفرع الأول: قواعد الاختصاص القضائي الدولي 211
الفرع الثاني: قواعد الاختصاص القضائي المكاني..... 212

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على تعلق أو عدم تعلق قواعد الاختصاص القضائي بالنظام العام..... 213
المطلب الأول: الآثار المترتبة على تعلق قواعد الاختصاص بالنظام العام..... 213
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على عدم تعلق قواعد الاختصاص بالنظام العام..... 215
الفصل السابع: القضاء المستعجل في القضاء النظامي..... 219
المبحث الأول: التعريف بالقضاء المستعجل في القضاء النظامي..... 220
المطلب الأول: خصائص القضاء المستعجل وشروطه..... 220
الفرع الأول: الخصائص المُميزة للقضاء المستعجل..... 220
الفرع الثاني: شروط القضاء المستعجل..... 223
المطلب الثاني: الاختصاص في القضاء المستعجل..... 224
الفرع الأول: الجهة المختصة بنظر الطلب المستعجل..... 224
الفرع الثاني: اختصاص القضاء المستعجل على الصعيدين النوعي والمكاني..... 225
المبحث الثاني: نظر الطلب المستعجل والحكم الصادر فيه..... 228
المطلب الأول: آلية نظر الطلب المستعجل، وحُجية الحكم الصادر فيه..... 228
الفرع الأول: آلية نظر الطلب المستعجل..... 228
الفرع الثاني: حُجية الحكم الصادر في الطلب المستعجل..... 228
المطلب الثاني: الطعن بالحكم المستعجل..... 230
الفرع الأول: الطعن بالحكم المستعجل استئنافاً..... 230
الفرع الثاني: الطعن بالحكم المستعجل تمييزاً..... 230

الباب الثالث

الدعوى الحقوقية

الفصل الأول: النظرية العامة في الدعوى الحقوقية..... 234
المبحث الأول: التعريف بالدعوى الحقوقية..... 235
المطلب الأول: مفهوم الدعوى الحقوقية وتمييزها عما يتشابه معها من مفاهيم قانونية... 235
الفرع الأول: الفرق بين الدعوى الحقوقية والمطالبة القضائية..... 236
الفرع الثاني: الفرق بين الدعوى الحقوقية والخصومة القضائية..... 236
الفرع الثالث: تمييز الدعوى عن القضية..... 237
الفرع الرابع: تمييز الدعوى عن حق التقاضي..... 237
المطلب الثاني: خصائص الدعوى الحقوقية..... 237

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: عناصر الدعوى الحقوقية وأهمية تحديدها 239
الفرع الأول: عناصر الدعوى الحقوقية 239
الفرع الثاني: أهمية تحديد عناصر الدعوى 240
المبحث الثاني: أقسام الدعوى الحقوقية وشروطها 243
المطلب الأول: التقسيمات الفقهية للدعوى الحقوقية 243
الفرع الأول: الدعاوى العقارية 243
الفرع الثاني: الدعاوى المتعلقة بمنقول "دعاوى المنقولات" 245
المطلب الثاني: شروط قبول الدعوى الحقوقية 246
الفصل الثاني: إجراءات الدعوى الحقوقية 253
المبحث الأول: إجراءات رفع الدعوى الحقوقية والتبليغات القضائية 254
المطلب الأول: إجراءات رفع الدعوى الحقوقية 254
الفرع الأول: التعريف بالتنظيم القانوني للائحة الدعوى ومرفقاتها 254
الفرع الثاني: التعريف بإجراءات تسجيل الدعوى ـ الصلحية أو البدائية ـ في قلم المحكمة 262
الفرع الثالث: الآثار المترتبة على تحريك الدعوى 263
المطلب الثاني: التبليغات القضائية في الدعوى الحقوقية 265
الفرع الأول: التبليغات القضائية الورقية 266
الفرع الثاني: التبليغات القضائية الإلكترونية 283
المبحث الثاني: تبادل اللوائح والمذكرات في الدعوى الحقوقية 288
المطلب الأول: التعريف باللوائح والمذكرات في الدعاوى الحقوقية 288
الفرع الأول: اللائحة الجوابية 289
الفرع الثاني: مرفقات اللائحة الجوابية 293
الفرع الثالث: رد المدعي، ومذكرة بدفوعه واعتراضاته، والبينات الداحضة 294
الفرع الرابع: مذكرة بدفوع واعتراضات المدعى عليه على رد المدعي وبيناته الداحضة 296
الفرع الخامس: مذكرة بدفوع واعتراضات الخصم على البينات الخطية الموجودة تحت يد الغير، والبينة الداحضة لها 296
المطلب الثاني: التمييز بين الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح وغير الخاضعة لتبادل اللوائح 297

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: المدد الخاصة باللوائح والمذكرات في الدعاوى الصلحية، وجـزاء مخالفتها 299
الفرع الأول: مدة تقديم اللائحة الجوابية ومرفقاتها، والجـزاء المترتـب علـى مخالفتها 299
الفرع الثاني: مدة تقديم المدعي لرده ومذكرة بدفوعـه واعتراضـاته والبينـات الداحضة، وجزاء مخالفتها 304
الفرع الثالث: مدة تقديم المدعى عليه لمذكرة بدفوعه واعتراضاته على البينات الداحضة، وجزاء مخالفتها 306
الفرع الرابع: مدة تقديم المذكرة بالدفوع والاعتراضات على البينـات الخطيـة الموجودة تحت يد الغير، وجزاء مخالفتها 306
المطلب الرابع: المدد الخاصة باللوائح والمذكرات في الدعاوى البدائيـة، وجـزاء مخالفتها 311
الفرع الأول: مدة تقديم اللائحة الجوابية ومرفقاتها وتمديدها، وجزاء مخالفتها 311
الفرع الثاني: مدة تقديم رد المدعي ومـذكرة بدفوعـه واعتراضـاته والبينـات الداحضة وجزاء مخالفتها 314
الفرع الثالث: مدة تقديم المدعى عليه لمذكرة بدفوعه واعتراضاته على البينات الداحضة وتمديدها وجزاء مخالفتها 315
الفرع الرابع: مدة تقديم المذكرة بالدفوع والاعتراضات على البينـات الخطيـة الموجودة تحت يد الغير والبينات الداحضة لها وتمديدها وجزاء مخالفتها 315
المطلب الخامس: مبدأ حصر البينة والنتائج المترتبة عليه 319
الفرع الأول: مفهوم مبدأ حصر البينة والوسائل القانونية لتطبيقه وآثاره 320
الفرع الثاني: الاستثناءات على مبدأ حصر البينة 322
المطلب السادس: إدارة الدعوى المدنية 324
الفرع الأول: الأساس القانوني لنظام إدارة الـدعوى المدنيـة والـدعاوى التـي تختص بنظرها 325
الفرع الثاني: الصلاحيات المقررة قانونياً لقاضي إدارة الدعوى المدنية 326
الفرع الثالث: الوساطة أمام إدارة الدعوى المدنية 328
المطلب السابع: تحديد موعد أول جلسة لنظر الدعوى 328
الفرع الأول: تحديد موعد أول جلسة لنظر الدعاوى الصلحية الحقوقية 328
الفرع الثاني: تحديد موعد أول جلسة لنظر الدعاوى البدائية الحقوقية 329

www.daralthaqafa.com

الفصل الثالث: نظر الدعوى الحقوقية 333
المبحث الأول: الحضور والغياب أمام المحكمة 334
المطلب الأول: ميعاد الحضور أمام المحكمة 334
المطلب الثاني: حضور جلسات المحاكمة 336
المطلب الثالث: الغياب عن جلسات المحاكمة 338
الفرع الأول: غياب طرفي الدعوى عن حضور جلسة المحاكمة 338
الفرع الثاني: غياب أحد طرفي الدعوى عن حضور جلسة المحاكمة 339
المبحث الثاني: الطلبات والدفوع أثناء نظر الدعوى 342
المطلب الأول: الطلبات العارضة 342
الفرع الأول: الطلبات العارضة الإضافية وإجراءات تقديمها 342
الفرع الثاني: الطلبات العارضة المتقابلة 347
الفرع الثالث: التدخل والإدخال في الدعوى 350
المطلب الثاني: الدفوع 357
الفرع الأول: تقسيم الدفوع من حيث موضوعها 358
الفرع الثاني: تقسيم الدفوع من حيث تعلقها بالنظام العام 359
المبحث الثالث: البطلان الإجرائي 362
المطلب الأول: حالات البطلان الإجرائي وشروطها 362
المطلب الثاني: أنواع البطلان الإجرائي من حيث تعلقه بالنظام العام 364
المطلب الثالث: تصحيح الإجراء الباطل 366
المبحث الرابع: عوارض الدعوى الحقوقية 369
المطلب الأول: وقف الدعوى 369
الفرع الأول: الوقف الاتفاقي 369
الفرع الثاني: الوقف القضائي 370
الفرع الثالث: الوقف القانوني 370
المطلب الثاني: إسقاط الدعوى 371
الفرع الأول: الإسقاط المؤقت للدعوى 371
الفرع الثاني: الإسقاط النهائي للخصومة 372
المطلب الثالث: اختلال الركن الشخصي للخصومة 373

www.daralthaqafa.com

الباب الرابع

الأحكام القضائية وطرق الطعن فيها

الفصل الأول: الأحكام القضائية 380
المبحث الأول: أنواع الأحكام القضائية 381
المطلب الأول: الأحكام الفاصلة في الموضوع والأحكام الإجرائية 381
المطلب الثاني: الأحكام القطعية والأحكام غير القطعية 382
المطلب الثالث: الأحكام المُنهية للخصومة والأحكام غير المُنهية لها 383
المطلب الرابع: تقسيم الأحكام من حيث قابليتها للطعن 384
الفرع الأول: الأحكام الابتدائية 384
الفرع الثاني: الأحكام النهائية 384
الفرع الثالث: الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضي أو قوة الشيء المحكوم فيه 384
الفرع الرابع: الأحكام الباتة 385
المطلب الخامس: تقسيم الأحكام من حيث الحضور والغياب 385
الفرع الأول: الحكم الوجاهي 385
الفرع الثاني: الحكم الوجاهي الاعتباري 385
الفرع الثالث: الحكم بمثابة الوجاهي 386
المبحث الثاني: عناصر الحكم النهائي في الدعوى 387
المطلب الأول: الديباجة 388
المطلب الثاني: الوقائع 388
المطلب الثالث: الأسباب 388
الفرع الأول: أهمية عنصر الأسباب 389
الفرع الثاني: الشروط الواجب توفرها لصحة عنصر الأسباب 389
المطلب الرابع: المنطوق 391
المطلب الخامس: الجزاء المترتب على تخلف عنصر أو أكثر من عناصر الحكم 391
المبحث الثالث: مراحل إصدار الحكم النهائي في الدعوى 392
المطلب الأول: ختام المحاكمة 392
المطلب الثاني: المداولة أو التأمل 393
المطلب الثالث: إعداد مسودة الحكم 395
المطلب الرابع: النطق بالحكم 396
المبحث الرابع: آثار الحكم النهائي في الدعوى 398

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: آثار الحكم من حيث الموضوع..... 398
الفرع الأول: الحكم المُنشئ..... 398
الفرع الثاني: الحكم التقريري..... 398
الفرع الثالث: الحكم بإلزام..... 399
المطلب الثاني: آثار الحكم من حيث الإجراءات..... 399
الفرع الأول: استنفاذ المحكمة لولايتها على المسائل المفصول فيها..... 399
الفرع الثاني: حجية الأمر المقضي به أو حجية القضية المقضية..... 400
المبحث الخامس: تصحيح الحكم النهائي وتفسيره..... 403
المطلب الأول: تصحيح الأخطاء المادية في الأحكام القضائية..... 403
الفرع الأول: الجهة المختصة بتصحيح الأخطاء المادية..... 403
الفرع الثاني: سلطة المحكمة في تصحيح الأخطاء المادية..... 404
الفرع الثالث: الطعن بقرار المحكمة بشأن تصحيح الأخطاء المادية..... 404
المطلب الثاني: تفسير الأحكام القضائية..... 405
الفصل الثاني: طرق الطعن بالأحكام القضائية..... 406
المبحث الأول: التعريف بطرق الطعن بالأحكام القضائية..... 407
المطلب الأول: مفهوم طرق الطعن بالأحكام القضائية وأهميتها..... 407
المطلب الثاني: تقسيم طرق الطعن بالأحكام القضائية..... 409
الفرع الأول: من حيث الأثر الناقل أو الناشر..... 410
الفرع الثاني: من حيث إثبات جواز الطعن..... 410
الفرع الثالث: من حيث ترتيب الطعون..... 410
الفرع الرابع: من حيث الأثر الموقف للتنفيذ..... 411
المطلب الثالث: القواعد العامة الناظمة لطرق الطعن..... 411
المبحث الثاني: الطرق العادية للطعن بالأحكام القضائية..... 417
المطلب الأول: الاعتراض على الحكم الصلحي الصادر بمثابة الوجاهي..... 417
الفرع الأول: الاعتراض على الحكم الصلحي الصادر بمثابة الوجاهي في الدعاوى التي تصل قيمتها ألف دينار فأكثر..... 418
الفرع الثاني: الاعتراض على الحكم الصلحي الصادر بمثابة الوجاهي في الدعاوى التي تقل قيمتها ألف دينار..... 419
المطلب الثاني: الاستئناف..... 420
الفرع الأول: الأحكام القضائية القابلة للاستئناف ومدة الطعن فيها..... 422

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: صور الاستئناف..... 425
الفرع الثالث: إجراءات تقديم الاستئناف والجواب عليه..... 427
الفرع الرابع: طريقة نظر الاستئناف 428
الفرع الخامس: الحكم الصادر في الاستئناف..... 430
المبحث الثالث: الطرق غير العادية للطعن بالأحكام القضائية..... 434
المطلب الأول: التمييز..... 434
الفرع الأول: الأحكام القضائية القابلة للتمييز ومدة الطعن فيها..... 434
الفرع الثاني: أسباب التمييز..... 438
الفرع الثالث: إجراءات تقديم التمييز والجواب عليه 441
الفرع الرابع: طريقة نظر التمييز..... 442
الفرع الخامس: الحكم الصادر عن محكمة التمييز..... 443
المطلب الثاني: اعتراض الغير 446
الفرع الأول: الأحكام القابلة لاعتراض الغير ومدة تقديم الاعتراض..... 447
الفرع الثاني: شروط اعتراض الغير..... 448
الفرع الثالث: أنواع اعتراض الغير 449
الفرع الرابع: آثار اعتراض الغير..... 451
الفرع الخامس: الحكم الصادر في اعتراض الغير 452
المطلب الثالث: إعادة المحاكمة..... 454
الفرع الأول: الأحكام القابلة للطعن بإعادة المحاكمة..... 454
الفرع الثاني: أنواع إعادة المحاكمة..... 455
الفرع الثالث: أثر تقديم طلب إعادة المحاكمة على تنفيذ الحكم..... 457
الفرع الرابع: الحكم بطلب إعادة المحاكمة..... 458
الفرع الخامس: أسباب إعادة المحاكمة ومدة الطعن بناء على كل منها..... 460

المراجع 463